

معالجة مخاوف المواطنين بسياسة شاملة توصيات العراق | ٢٠١٧

إعداد مناهج تعليمية حديثة
ومتسامحة للصفوف الابتدائية





المعهد الديمقراطي الوطني هو منظمة غير ربحية، غير منحازة، وغير حكومية تُلبي تطلعات الأفراد في مختلف أنحاء العالم، الطامحين إلى العيش في مجتمعات ديمقراطية تعترف بحقوق الإنسان الأساسية وتعمل على نشرها.

منذ إنشاء المعهد الديمقراطي الوطني في العام ١٩٨٣ وهو يعمل، بالتعاون مع شركائه المحليين، على دعم المؤسسات والممارسات الديمقراطية وتوطيدها. أما سبيله إلى ذلك، فمن خلال تمكين الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية والبرلمانات، وصون نزاهة الانتخابات، والتشجيع على مشاركة المواطنين، وإشاعة ثقافة الانفتاح والمساءلة ضمن مؤسسات الحكم.

يجمع المعهد الديمقراطي الوطني، بجهودٍ من أصحاب الاختصاص والمتمرسين في العمل السياسي في أكثر من ١٠٠ بلد، ومنهم الموظفون والمتطوعون على السواء، الأفراد والمجموعات من أجل تبادل الأفكار والمعارف والتجارب والخبرات. فيساعد شركاءه على التعرّف، بشكل مسهب، إلى أفضل الممارسات في مجال التنمية الديمقراطية الدولية وتعديلها بما يتلاءم مع احتياجات بلادهم. من جهتها، تعزّز المقاربة المتعددة الجنسيات التي ينتهجها المعهد رسالته القائلة بأنّ الأنظمة الديمقراطية كلها تتشارك بعض المبادئ الجوهرية نفسها في ظلّ غياب نموذج ديمقراطي موحد.

يتّبع المعهد، في عمله، المبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما يدعو أيضاً إلى تطوير أفضلية التواصل المؤسساتية بين المواطنين والمؤسسات السياسية والمسؤولين المنتخبين، ويعزّز قدرتهم على تحسين نوعية حياة المواطنين جميعاً.

بدأ المعهد الديمقراطي الوطني يعمل مع سياسيين عراقيين منفتحين لفكرة الإصلاحات في العام ١٩٩٩، وافتتح مكتباً له في البلاد بشكلٍ رسمي عام ٢٠٠٣. تهدف برامج المعهد في العراق إلى تعزيز القدرة التشريعية المحترفة للمؤسسات السياسية المعنية بالسياسات، وتحسين خطابها السياسي في مجال السياسات، وتعزيز مستوى المراقبة والمساءلة والشفافية على نحوٍ جدير بالثقة. للمزيد من المعلومات عن المعهد الديمقراطي الوطني، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.ndi.org



مقدّمة

يتضمّن هذا التقرير توصيات متعلّقة بالسياسات، أعدّها أعضاء في مجموعات عمل متعدّدة الأحزاب معنيّة بالسياسات، شملت نساءً، وشباباً، وممثّلين عن الأقليات من ١١ حزباً سياسياً وخمسة منظمات مجتمعي مدني في العراق. في هذا الإطار، قامت هذه الجهات السياسية الشبابية، القادمة من مختلف الانتماءات السياسية في العراق، بمضاهرة جهودها من أجل وضع حلول السياسات التي تعالج هموماً ملحة تعاني منها المجتمعات المحلية المهمّشة في البلاد، إلا أنها غالباً ما لا تلقى أذاناً صاغية.

تمّ تصميم توصيات السياسات من خلال عملية استراتيجية شملت تطوير السياسات وإجراء الاستشارات مع شريحة أساسية من الناخبين والخبراء الرائيدين. فتولى أعضاء في مجموعات عمل، منذ أكتوبر ٢٠١٦، إجراء استشارات مع حوالي ٢٢٥٠ شخصاً من أصحاب المصلحة، والمواطنين، وخبراء السياسات في ١٣ محافظة، يمثلون تسع فئات (الآشوريين، المسيحيين، الكلدانيين، الكورد، الشيعة، السنة، السريان، التركمان، واليزيديون) حول الهموم الملحة التي تشغلهم وحلول السياسات القابلة للتطبيق. من خلال هذه العملية، حدّد مجموعة العمل ست توصيات متعلّقة بالسياسات بشأن أبرز المسائل التي تهتمّ المواطنين، وهي:

١. تحديث قطاع الزراعة
٢. معالجة مشكلة التسرّب المدرسي بين النساء الشباب
٣. تحسين المناهج التعليمية في الصفوف الابتدائية
٤. مكافحة التطرف
٥. مكافحة الفساد من خلال المساءلة والعمل المدني
٦. تعزيز فرص العمل للخريجين الجامعيين

صيغت هذه التوصيات لتزويد صنّاع السياسات، والأحزاب السياسية، والممثّلين المنتخبين على المستويين الوطني والمحلي بنظرة متعمّقة إلى احتياجات جميع العراقيين وأولوياتهم. فضلاً عن ذلك، يمكن للتحليل والسياسات الموصى بها في هذا التقرير أن تدعم أيضاً جهود المسؤولين الحزبيين والمسؤولين عن اختيار قوائم المرشّحين وصياغة البرامج الانتخابية، بالإضافة إلى العاملين في أقسام السياسات والبحث في الأحزاب السياسية.

مع استعداد الأحزاب والمرشّحين للتخطيط للانتخابات القادمة، يستعدّ أعضاء مجموعة العمل بدورهم للعمل مع صانعي القرار في الأحزاب السياسية والمرشّحين، من أجل دمج هذه التوصيات في البرامج الانتخابية والتشريعات ما بعد الانتخابات. ومن المتوقّع أن تكون هذه التوصيات أداة فعّالة ومورداً ثميناً بالنسبة للمرشّحين الانتخابيين والمسؤولين المنتخبين - خاصة من يترشّح منهم للمرّة الأولى، ومن فاز حديثاً في الانتخابات - لا سيّما وأنها ستساعد في تطوير الحملات والسياسات الموجهة نحو الحلول والمرتكزة على المواطن، ومنحها الأولوية.

ستستمرّ مجموعة عمل السياسات بتسليط الضوء على هذه المسائل التي تهتمّ المواطنين، ووضعا إياها على سلم أولويات المناقشات حول السياسات، والنقاشات السياسية والانتخابية الهادفة إلى التأثير على الخطط التشريعية لمجلس النواب ومجالس المحافظات.





لمحة عن مجموعة عمل السياسات

بين أكتوبر ٢٠١٦ ومارس ٢٠١٧، اجتمع ٥٥ ناشطاً شاباً من مختلف الانتماءات السياسية في سلسلة من التدريبات المكثفة حول إعداد السياسات، من أجل تحديد المسائل المثيرة للقلق بالنسبة للجماعات التي لطالما كانت غير ممثلة بما فيه الكفاية، مثل الشباب، والنساء، والأقليات، والنازحين داخلياً. ومن خلال تمارين لتحقيق توافق في الآراء، اختار أعضاء مجموعة العمل ست مسائل ذات أولوية، ثم شكّلوا عدّة مجموعات فرعية لتحليل الأسباب والآثار المرتبطة بكلّ منها. بعد التدريب الأولي، عاد أعضاء مجموعة العمل إلى مناطقهم، لجمع الملاحظات والتعليقات من أبرز أصحاب المصلحة والمواطنين المتأثرين بهذه القضايا، أولاً في صياغة التوصيات بناءً على أسس متينة. وبهدف وضع اللامسات النهائية على هذه التوصيات، تعاونت كلّ مجموعة فرعية مع خبراء في موضوع معيّن، لمساعدة الأعضاء في جمع الملاحظات التي أدلى بها المواطنون، وإعداد توصيات محدّدة تستهدف مختلف المؤسسات الحكومية المسؤولة عن معالجة هذه المسائل.

تثبت العملية الاستراتيجية التي اتبعتها مجموعة العمل عند تصميم هذه التوصيات أهمية تطبيق خطوات حديثة في مجال صياغة السياسات، بحيث تكون العملية برمتها دامجة وملبية لاحتياجات المواطنين. فضلاً عن ذلك، يشكّل هذا الأمر نموذجاً يتخذى به عند توعية المواطنين وصياغة السياسات عن طريق تحقيق توافق في الآراء، والابتعاد عن الخطاب الطائفي الذي لطالما صبغ المشهد السياسي العراقي.

أعضاء مجموعة عمل السياسات

يمثّل أعضاء مجموعة عمل السياسات مختلف المكونات السياسية والدينية والإثنية في البلاد، كالشيعية والسنة، والكورد، والمسيحيين، والتركمان، واليزيديين. وحرصاً على تمثيل الاحتياجات المحدّدة للجماعات المختلفة في مراحل هذه العملية، أميل هؤلاء الأشخاص من مختلف المناطق، كبغداد، دهوك، الديوانية، ديالى، أربيل، كركوك، ميسان، السليمانية وواسط.

السيدة غصون مخير	السيد عمر حسين	السيد ريباز عباس
السيد سعد بابير مراد	السيد عباس هياس عباس	السيد خلف أديب
السيدة شانا محمد رشيد	السيد عارف حسين	السيدة تقوى أحمد
السيد حسن سعد	السيدة ابتهاج عبد الحسين	السيدة دلباك أحمد عبد الله
السيد أوزهان صباح	السيد بدرخان عبد الله اسماعيل	السيد بريار برزان عبد الله
السيدة هازا صلاح	السيد ياسين ضياء جليل	السيد محمد مرتضى عبود
السيد شاكيو شيرزاد	السيدة غفران عباس جاسم	السيدة تارا علي
السيد رحيم السوداني	السيدة فاطمة علي جودة	السيد زيد علي
السيد زياد طارق	السيد أحمد كاظم	السيد سرمد آياد
السيد علي عبد الزهرة طعمة	السيد حسنين فؤاد كاظم	السيد كاميران عزيز
السيد شاروكين يعقوب	السيدة فاطمة قاسم	السيدة روبينا أوميليك عزيز
السيدة سوزان يوحنا	السيدة رنا حسن قاسم	السيدة ليلى سيدو بيسو
السيدة مارلين يوسف	السيد صفاء مهدي صالح	السيدة سمر فاضل
السيدة انتصار ضمير	السيدة نور ماجد	السيد عمار غانم
السيدة خلات جميل محمد	السيدة شمائل سحاب مطر	السيد منتظر حمزة
السيدة هاجر العمري	السيد صالح محمّد ميرزا	السيد أوميد خضر حميد
	السيدة ليلى محمّد	السيدة زينب حاتم





منظمات المجتمع المدني الممثلة

الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر
سلام الشباب
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
نخبة النخبة
يزدا (Yazda)

الأحزاب السياسية الممثلة

الاتحاد الإسلامي الكردستاني
الاتحاد الوطني الكردستاني
تجمع وطن
الجبهة التركمانية العراقية
الحركة الديمقراطية الاثورية
الحزب الديمقراطي الكردستاني
حزب الدعوة الإسلامية
حركة التغيير (كوران)
متحدون
المجلس الأعلى الإسلامي العراقي
الوقاف الوطني العراقي

ضمن إطار العملية الرامية إلى صياغة توصيات واقعية وقابلة للتطبيق، تعاون أعضاء مجموعة العمل مع خبراء في مواضيع محددة، فزود هؤلاء الخبراء والفاعلون المحليون الأعضاء بصورة عملية وتحليل معمق للأسباب الرئيسية للمسائل التي تمّ تحديدها، كما وقروا المشورة بشأن توصيات السياسات بحيث تكون محددة، وهادفة، وتوفر حلولاً على المدى القصير والطويل.

يودّ أعضاء مجموعة عمل السياسات أن يتقدّموا بالشكر إلى الخبراء التالي ذكرهم على كل ما قدّموه من مشورة ودعم في مختلف مراحل العملية:

الخبراء

د. حازم بدري العبيدي، مدير المشاريع في المركز الديمقراطي للتوعية والحكم الرشيد؛ أستاذ في معهد المعلمين للدراسات العليا
السيد صادق جعفر، نائب نقيب المهندسين الزراعيين، المدير التنفيذي للجنة العليا للنهوض بواقع المرأة الريفية في مجلس الوزراء
السيد علاء الربيعي، مدير ناحية الفرات، رئيس لجنة محو الأمية في ناحية الفرات
د. مزهر جاسم الساعدي، رئيس مؤسسة مدارك للبحوث والدراسات
السيد عباس الشريفي، نائب رئيس المركز المدني للدراسات والإصلاح القانوني
السيد حميد طارش، خبير قانوني في الحكم الرشيد



إعداد مناهج تعليمية حديثة ومتسامحة للصفوف الابتدائية

المؤلفون: السيدة دلباك أحمد عبد الله، السيدة تارا علي، السيدة مارلين يوسف، السيدة سوزان يوخنا، السيدة ليلي محمد، السيدة فاطمة علي جودة، السيدة غفران عباس جاسم

قبل حرب الخليج وما تلا ذلك من عقوبات فرضها المجتمع الدولي على العراق، كان العراق يتمتع بأحد أفضل الأنظمة التربوية في المنطقة (اليونيسكو، ٢٠٠٣). ومع أن النظام التربوي أضر تقدماً ملحوظاً منذ الاضطراب الذي أحدثه الاجتياح الأميركي وما نتج عن ذلك من عنف استمر سنوات، تم تجاهل قسم كبير يقع ضمن اختصاص وزارة التربية، وبالتالي فهو بحاجة إلى التحديث والإصلاح. وفي ما خلا حملة تطهير طالت الأيديولوجية البعثية مباشرة بعد سقوط صدام حسين، بقيت أسساً كبيرة من المنهاج التعليمي ثابتة لعقود، وأصبحت اليوم غير مقبولة بحسب المعايير الدولية للتعليم الابتدائي والثانوي (اليونيسكو، ٢٠١٢).

أنشئت لجان متنوعة من أجل تحديث المناهج التعليمية، وصبّت عدّة منظمات دولية جهودها على النظام التربوي نفسه، بهدف مراجعته ومراجعة المناهج التعليمية والكتب الدراسية الحالية. مع ذلك، لم يتم إحراز تقدّم كبير. فالكتب الدراسية عتيقة الطراز، وترجمتها رديئة، كما إن المدرّسين لم يخضعوا لتدريب مناسب على المنهاج التعليمي، ناهيك عن ندرة المواد التي تتناول مواضيع حقوق الإنسان، والتسامح الديني، والطائفية، والتعايش المشترك (المونيتور، ٢٠١٥). في هذا الإطار، أشار خبراء في مجال التعليم، والمواطنون الذين قابلتهم مجموعة عمل السياسات إلى أنه، في غياب أيّ مراجعة للمنهاج التعليمي على مستوى الوطن بأكمله، فإن الجهود الإصلاحية قد اقتصرت على جهات محلية، وأدت إلى إنتاج موادّ تدريبية وتدريبية للمدرّسين يطغى عليها الطابع الديني والطائفي الواضح.

إذا لم يتمّ اتباع نهج تنازلي، من القمة إلى القاعدة، لإصلاح الموادّ التربوية، مع التركيز على أدوات التعليم الحديثة، وعامليّ الشمولية والتنوع، فستستمرّ الجهات المحلية بالتحكّم بتعليم العراقيين الشباب، لا بل يمكنها أن تختار الخطابات والآراء العالمية التي تدعم طائفاتها ومصالحها الخاصة، وترسخ الانشقاق في مجتمع يعاني الانقسام في الأساس. أما المنهاج التعليمي العراقي الجديد، المتوافق مع المعايير الدولية، فلن يكفي بتحسين جودة التعليم فحسب، بل سيوفّر فرصة لتعليم التسامح والتعايش المشترك السلمي للجيل الجديد من المواطنين أيضاً.

النتائج الأساسية

- الأطفال العراقيون غير المتعلمين جيداً سيصبحون يبدأ عاملة غير مستعدّة لدخول سوق العمل، ويصبحون مواطنين غير متعلمين بما فيه الكفاية
- تزايد الطائفية وتهميش الأقليات

نقاط الضعف الرئيسية للمنهاج التعليمي الحالي

- نصوص مدرسية قديمة وذات ترجمة رديئة
- معلّمون غير مدرّبين أو غير مدرّبين بما فيه الكفاية
- عدم وجود مناهج تعليمية تُعنى بحقوق الإنسان والتنوع والتسامح
- تحكّم أصحاب المصالح الخاصة بعملية الإصلاح في المناطق

⁷ Iraqi Curriculum Framework. Baghdad: UNESCO, 2012.

⁸ Abu Zeed, Adnan. "Iraqi State Education Increasingly Religious." Al Monitor [Washington] 27 January, 2015.

بغية فهم أهمية تعديل المناهج الدراسية وتحديثها بشكل أفضل، ولصيغة توصيات سياسات قابلة للتحقيق ووثيقة الصلة بالوضع الراهن، نُظِم أعضاء مجموعة عمل السياسات اجتماعات وجلسات استشارة هادفة مع خبراء وصنّاع قرار، فضلاً عن منتديات وفرص أخرى للتواصل مع المواطنين. والتقى أعضاء المجموعة بمسؤولين في وزارة التربية، بمن فيهم خبراء في المناهج التعليمية ومدراء للأقسام، فضلاً عن نواب في البرلمان ومسؤولين منتخبين آخرين. في بداية العام ٢٠١٧، نُظِم أعضاء المجموعة منتدى مع الأهل وأفراد المجتمع المهتمين بالموضوع، عبر برنامج إذاعي في كردستان. في خلال هذا البرنامج، اتّصل المستمعون للإدلاء بأرائهم، وطرحوا أسئلة بشأن المنهاج التعليمي. وعقد أعضاء آخرون في المجموعة جلسات نقاش مفتوحة في السليمانية وإربيل، شارك فيها أكثر من ١٠٠ مواطن، استمعوا إلى محاضرات قصيرة من خبراء في مجال التربية، وقدموا ملاحظاتهم وتوصياتهم إلى المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، وزّع أعضاء من مجموعة عمل السياسات استبيانات على الجمهور، موفّرين فرصة أخرى لأفراد المجتمع المحلي لتوضيح آرائهم وتوصياتهم.

توصيات السياسات

التوصيات على المدى الطويل

١ إعداد منهاج تعليمي جديد وحديث قائم على المعايير الدولية والتوصيات من المجتمع المحلي، والنتائج من المدارس التجريبية، ونتائج اختبارات أخرى.

٢ إعداد وتحضير برامج تدريبية للمعلمين والمدراء حول المنهاج التعليمي الجديد.

٣ إدارة ندوات ومؤتمرات لنشر التوعية بين الناس حول المنهاج التعليمي الجديد.

٤ مراجعة المنهاج الجديد بانتظام حال تطبيقه، وإجراء التغييرات اللازمة في الوقت المطلوب.

المؤسسة الحكومية المسؤولة أو الهيئة المستقلة

- مجالس المحافظات
- وزارة التربية
- اللجان النيابية المعنية
- المنظمات الدولية

التوصيات على المدى القصير

١ افتتاح مدارس تجريبية لاختبار تأثير التغييرات الجذرية على تقنيات التعليم ومناهجه.

٢ توفير خدمات ودورات لتجديد معلومات المعلمين والمدراء بشأن المنهاج التعليمي الجديد وأساليب التعليم الجديدة.

٣ تصميم وتطبيق سلسلة من الندوات بقيادة الحكومة، تركز على تعديل المنهاج التعليمي، وتضمّ المعلمين والخبراء التربويين المعنيين، والمجتمع المدني، والأهل، والمهنيين، والنواب.

٤ تشكيل لجنة لمراجعة المنهاج التعليمي قبل طباعته وبعد ذلك مباشرة للتأكد من أنه يراعي المعايير الدولية ويخلو من الأخطاء. يجب الاهتمام بشكل خاص بمراعاة المساواة بين الجنسين.

٥ تحسين عملية الرقابة المؤسسية في المدارس، وتنظيم زيارات منتظمة من قبل المدراء وأعضاء الحكومة لضمان أنّ الطرق التعليمية والمنهاج الجديد تُطبق بطريقة صحيحة.

